



إن حقيقة الوجود الكردي وحراكه السياسي في سوريا - في أمس واليوم - تبقى تشكل معارضة قائمة بذاتها حيال التمع وغياب الديمقراطية وسياسة الإنكار المعتمدة لدى أنظمة الحكم

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا .
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد .



YEKİTİ

الوحدة

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكتي) - العدد (٢٢٢) كانون الثاني ٢٠١٢م - ٢٦٢٣ ك - الثمن ١٥ ل س

خطاب النظام ... وخيار الشعب

الأمن بالإكراه والتخويف من الموظفين وطلاب المدارس والجامعات على أنها تمثل رأي وإرادة الشعب .

= الخيار الأمني - العسكري في محاولة للجم وتقريب التظاهرات السلمية وإضعاف الحراك الجماهيري الاحتجاجي الذي أصبح يعم معظم المناطق ويحظى بتأييد غالبية الشعب السوري ، والتماذي في العنف من ضرب واعتقال وقتل مخطط وممنهج وارتكاب المجازر باستخدام قوات الجيش والأمن وتسليح عناصر ميليشيات إلى حد أصبحت بعض المناطق منكوبة ومقطعة الأوصال يعاني أهلها مآسي إنسانية جمة .

= استغلال مؤسسات الدولة وإمكاناتها المختلفة في وجه الثورة السورية بعد أن استحوذوا واستولى عليها كنظام شمولي استبدادي أفرغ مؤسسات المجتمع المدني من محتواها وحارب العمل السياسي على مدى عقود .

= محاولة تأليب الرأي العام على الثورة وتخويف المواطنين المترددين من المستقبل الذي سيتمخض عنها ، والعمل على إحداث شروخ بين فئات المجتمع واللعب بشكل خفي على الوتر الطائفي ، وتهيئة المناخات للعنف المسلح لكي يبرر حملته الأمنية - العسكرية الدامية في المدن والأرياف .

إذا هناك معطيات واضحة ، النظام لا يتراجع عن الحل الأمني - العسكري قيد أنملة ولا يتنازل باتجاه أي حل سياسي قد يؤدي إلى تفكيك بنيته - أولاً ، هناك محور إقليمي قوي داعم له في ظل أجواء أمنية تصب لمصلحته - ثانياً ، ضعف إمكانات الجامعة العربية ونأي بعض دولها عن فرض أو ممارسة أي نوع من الضغوط عليه - ثالثاً ، فشل مجلس الأمن عن إصدار أي قرار ←

بات الخطاب الرسمي السوري أكثر وضوحاً وتمتعتاً في اعتماد لغة التخوين والتهديد في التعامل مع الوضع القائم في البلاد منذ أذار الماضي ، لغة القبضة الحديدية والشتم والشطب مع من لا يوقف مع النظام من سوريين أو عرب أو أجانب ، النظام الذي بلغ مستوى عالياً من التشدد والغرور معتمداً على :

= سياسة - دبلوماسية مراوغة تعمل على كسب الوقت وتراهن على المحور الإقليمي الداعم له وتستفيد من الأجواء الدولية المثقلة بأزمات وملفات مالية واقتصادية وأمنية عديدة في ظل ضعف إمكانات الجامعة العربية في مسعى فرض حل سياسي ما ، تساعدها الصين وتحميها روسيا التي جعلت الملف السوري بنياً في صراعها مع الغرب إلى جانب مقتضيات مصالحها ونفوذها في المنطقة وقد تعقد صفقات من ورائه ، وليست ثمة بوادر حصول تحول في موقفها على المدى المنظور .

= سياسة إعلامية مبتذلة وفاقة للمصادقية تصول وتجول لتبيض صفحة النظام وإرجاع أسباب أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها إلى مسؤولية أفراد فيه أحياناً وبالأكثر إلى عوامل ومؤامرات خارجية عنصرها الأساسي المعارضة في الخارج كما يدعي ، وخلق والبحث عن (مجموعات مندسة ، إرهابية ، متطرفة) تتحرك في الداخل على أنها معادية للشعب والبلد وأنها تتحمل مسؤولية الأزمة ، إلى جانب إبراز آراء المؤيدين للنظام والحديث عن إصلاحات صورية غير جذرية لا تغير بنيته الأساسية الشمولية ولا تلبّي تطلعات الشعب السوري في الحرية والديمقراطية، وكذلك تصوير المسيرات التي ينظمها حزب البعث وأجهزة

مؤتمر هولير
للجالية الكردية
١٦/...

النظام واللعب
بنار الفتنة
الطائفية.../١٣

نص قرار
الجامعة
العربية.../٩

التصعيد
العسكري في
مدن.../٤

الكرد
والمعارضة
السورية.../٢

الكرد والمعارضة السورية*

أربيل - كردستان العراق - ٢٨/١/٢٠١٢
ترجمة النص الكردي



السادة الحضور ...
تحية واحتراماً ...

معروف بأنه في ظل حكم نظام البعث على مدى ٤٩ عام بقي الشعب السوري بكرده وعربه محروماً من ألباء الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وكذلك استمرار الشوفينية والعنصرية حيال الشعب الكردي وبقاء السياسة الرسمية القاضية بإنكار الوجود الكردي معمولاً بها .

إن القمع والتمييز بمختلف أشكاله الخفية والظاهرة في حياة المجتمع على قدم وساق ، مما يدفع الشعب السوري برمته إلى شعور مؤلم وقلق عميق .

إن قلق ومعاناة الكرد ليس فقط حيال ما يجري من قمع وسفكٍ للدماء في بعض المناطق السورية ، بل وكذلك حيال ضبابية قوى المعارضة السورية وما تعانيه من تناقضات وعدم تألف ، فبقدر إظهارها في الإعلام العربي والعالمي ، بقدر ما تعاني من خلافات وأمراض مزمنة ومؤسفة ، مردداً في الأساس النشوء الذي أصاب المجتمع وحياة وتطور القوى السياسية عبر السنين الطويلة من تسلط حزب البعث ، حيث من الوارد والمحق أن يكون للكرد أيضاً عنواناً سياسياً وممثلة خاصة تليق بهم ، لتواكب متطلبات المرحلة والعصر . في هذا السياق كان انعقاد المؤتمر الوطني الكردي في سوريا في شهر تشرين الأول من العام المنصرم ضرورة تاريخية ، وإن تعرضته لملاحظات وانتقادات من الواجب الحرص عليه والعمل معاً لتطويره .

* في الآونة الأخيرة أقدمت أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا صاحبة الدعوة لانعقاد المؤتمر الوطني ذلك ، على اتخاذ قرارها بتعليق عضويتها في أطر المعارضة العربية - السورية ،

أمني بحقه - رابعاً ، ورغم أهمية الدور الإقليمي والعربي والدولي في عزل النظام وتقويض قوته وجبروته ، الذي يجب العمل على تبلوره وتعزيزه وتطويره دون كلل أو ملل ... لا خيار أساسي أمام الشعب السوري والمعارضة الوطنية بمختلف أطيافها سوى تأطير قواها والاعتماد على الذات وحماية وتوسيع الحركة الاحتجاجية السلمية والحفاظ على اللحمة الوطنية من خلال طمأنة كافة الفئات بنيل حقوقها دون انتقاص أو مواربة في سوريا جديدة ضامنة لحياة ديمقراطية وللسلم الأهلي والعدالة وتوفير الحريات.

بيان إلى الرأي العام

حول مرسوم العفو العام

في إطار تنفيذ (شروط مبادرة الجامعة العربية) ومنها الإفراج عن كل معتقلي الرأي والموقف السياسي وخصوصاً معتقلي الثورة السورية فقد صدر في هذا السياق صدر مرسوم عفو عام تحت رقم ١٠ لعام ٢٠١٢ في ١٥ الشهر الجاري زعم أنه يشمل الجرائم التي تتال من هيبة الدولة وإضعاف الشعور القومي وإثارة النعرات العنصرية والمذهبية والجرائم التي تتال من الوحدة الوطنية ومخالفة قانون التظاهر السلمي وجرائم حمل وحيازة الأسلحة والذخائر من قبل المواطنين السوريين دون ترخيص إضافة إلى جرائم الفرار الداخلي والخارجي.

إلا أن التطبيق العملي لهذا المرسوم يظهر أنه ليس سوى خدعة أخرى وأحد الأساليب الملتوية التي يتبعها النظام سواء تجاه الشعب السوري أو المجتمع العربي ممثلاً بالجامعة العربية وحتى المجتمع الدولي ممثلاً بهيئة الأمم المتحدة، حيث لم يتم الإفراج إلا عن قلة قليلة من معتقلي الرأي والموقف السياسي، لم تتجاوز نسبتهم إلى ١٥ % من عدد المعتقلين الموجودون في ظروف اعتقال سيئة جداً لما يلاقون من قساوة التعذيب وسوء المعاملة، لدرجة أن البعض ممن يعانون من أمراض مزمنة قد ازدادت أوضاعهم سوءاً، ومع ذلك فلم يتم الإفراج عنهم حتى الآن، نذكر منهم بعض المعتقلين الكرد على سبيل المثال لا الحصر : شبال محمد أمين إبراهيم من القامشلي وحسين عيسو من الحسكة المعتقلين منذ عدة أشهر وآخرين غيرهم.

إننا في مكتب الأمانة للهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي في سوريا ، في الوقت الذي نعرب فيه عن شديد المنا لما يعانيه سجناء الرأي والموقف السياسي في سجون البلاد ومعتقلاته، ندعو جامعة الدول العربية إلى تفهم الوضع وحقيقة أحابيل النظام السوري ومراوغاته والضغط عليه للإفراج عن جميع معتقلي الثورة وما قبلها وخاصة أن بعضهم ومنذ اعتقالهم مجهولي المصير لا يعرف شيء عن مكان تواجدهم وظروف اعتقالهم حتى الآن.

في ٢٥ / ١ / ٢٠١٢

مكتب الأمانة العامة للهيئة التنفيذية
للمجلس الوطني الكردي في سوريا

وأما سيناريوهات تدخل عسكري خارجي تحت أي غطاء كان ، فإنه يحمل في طياته مزيداً من إراقة الدماء والكره والعداوة وأعمال القتل ، لينتشر ويعم الفوضى سائر أنحاء سوريا وأطيافها المجتمعية.

إزاء ملامح هذا الخيار المدمر والمنبوذ ، فإن الحركة الكردية صاحبة موقف ودور تاريخي يتجسد بتمسكها الثابت بالمنهج السلمي ومبدأ اللاعنف ، ورفض كافة أشكال ودعوات العسكرة وتسليح المنتفضين الذي لا ولن يصب في خدمة مصلحة ومستقبل الشعب السوري .

* على صعيد آخر ، من الأهمية بمكان ، ضرورة تفهم وإدراك خصوصية الوضع الكردي في سوريا ، والتنبه حيال التوزع الديمغرافي - الجغرافي السكاني - للمناطق الثلاث (جبال الكرد - عفرين ، كوباني عين العرب ، الجزيرة) على تخوم معينة من الحدود الدولية السورية التركية البالغة طولها ٩١٠ كم ، وكذلك الأبعاد الحيوية لموقع سوريا على ضفاف شرق البحر المتوسط ، مما يحمل الحركة الكردية على وجوب التحلي بالحدز واليقظة ، كي لا يقع الكرد ضحية تجاذبات وألاعيب السياسة الدولية التي من العبت الثقة بها أو الرهان عليها من قريب أو بعيد .

* وليكون واضحاً للجميع بأن حالة المخاض وغليان الوضع القائم جراء الأزمة الشاملة الاستثنائية والخاصة التي تعيشها سوريا منذ أحد عشر شهراً ، ويقع يوماً عشرات القتلى ومئات الجرحى والمعتقلين ، لا شك بأن نظام البعث وحكم نمطية الحزب الواحد - موديل شاوليسكو - يتحمل كامل المسؤولية ، وإن التعتت وكافة أشكال التشدد والقمع ومصادرة الرأي الآخر أياً كان مصدره ، لا ولن يفسح الطريق أمام بلورة حل سياسي للأزمة ، وفي هذا الصدد فإن الكرد كما في أمس واليوم ، يندبون لغة التحريض وخطاب التهيج ، وذلك درءاً لمخاطر التشدد والإرهاب ، حيث أن الغالبية الساحقة من الكرد في سوريا يرون بأن استخدام وتجسير مشاعر الدين والمعتقدات لأغراض السياسة والمصالح الآنية ، أمرٌ شائن ، غير مقبول وموضع قلق ، حيث أن الانزلاق وراء هكذا سياق لا يهدد أو يجرح وحدة وتآلف المجتمع السوري فحسب ، بل ويسد الطريق أمام التغيير الديمقراطي المنشود ، ويجعل إيجاد حل للمسألة القومية للشعب الكردي أمراً بعيد المنال.

* إن حقيقة تركيبة اللوحة المجتمعية للشعب السوري لا تتمثل فقط بوجود قوميتين رئيسيتين ، العربية والكردية في ثناياه ، بل ثمة تملل ونزعات

وذلك إنسجاماً مع توصيات وتوجهات المؤتمر من جهة ، وخطوة صوب تحقيق تلاقي ووحدة الموقف والصف بغية بلورة ممثلية قادرة على الدفاع عن قضية شعبٍ مغبون من جهة ثانية .

* ومن الأهمية بمكان ألا يستشف من خطوة كهذه ، بأن الحركة الكردية في سوريا تدير ظهرها للمعارضة السورية أو تسد طرق وسبل التعاون والتنسيق مع قوى المعارضة العربية السورية ، بل الهدف من وراء هذه الخطوة هو تآلف وتوحيد الصف الكردي السوري لتجنب الانجرار وراء عناوين وشعارات بعض أوساط المعارضة السورية والتحول إلى مطية لأجنداتها من جانب ، ولتتمكن الممثلة الكردية باسم المجلس الوطني الكردي في سوريا المنبثق عن المؤتمر ، من أداء دور إيجابي بناء ونشط في تقريب وجهات نظر قوى المعارضة السورية وتآلفها ووحدها وفق تعامل ديمقراطي مسؤول من جانب آخر .

السادة الحضور ...

إن أرشيف وتاريخ حياة سوريا السياسية يظهر بجلاء بأن الكرد ومنذ عام ١٩٥٧ شكلوا الكتلة السياسية الوحيدة التي انفردت في طرح وإبراز مصطلح الديمقراطية ومفهوم حقوق الإنسان في سوريا والدفاع عنها بلا تردد ، في وقت كان فيه اليسار واليمين في الوسط العربي بدءاً بالحزب الشيوعي مروراً بالإخوان المسلمين وصولاً إلى حزب البعث ... الخ ، يتجنبون وينأون بأنفسهم من إيراد مفهوم الديمقراطية ومعاني حقوق الإنسان في برامجهم النظرية والعملية على أرض الواقع في سوريا ، مما جعلت الحركة السياسية الكردية تتاضل وتجهد وسط مناخ وظروف في غاية المشقة والصعوبات ، وواصلت نضالها العادل ولا تزال ، حيث ذاق الآلاف من المناضلين الكرد السوريين عذاب السجون والمحاكم السورية ، وشُرد عشرات الألوف منهم ، ناهيك عن ذهبت أرواحهم ضحايا شهداء ، دفاعاً عن الكرد وقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا .

* إن حقيقة الوجود الكردي وحراره السياسي في سوريا - في أمس واليوم - تبقى تشكل معارضة قائمة بذاتها حيال القمع وغياب الديمقراطية وسياسة الإنكار المعتمدة لدى أنظمة الحكم ، وبالتالي فإنها أي الحركة الكردية ، ليست معارضة موسمية ، حيث يبقى الهدف هو تحقيق تغيير حقيقي واسع وشامل في الوضع السوري القائم الذي بات اليوم هذا التغيير يشكل ضرورة مجتمعية - تاريخية ، لبناء سورية جديدة على قاعدة إزالة وتفكيك أسس وبنية نظام الحزب الواحد ، وذلك تلبية لمطلب ومصالح الشعب الكردي بقدر ما يلبي ويجسد مصالح ومطلب الجمهور السوري عموماً .

* إلا أن تحقيق هذا التغيير المنشود ، بقدر ما يكون سلمياً ، بقدر ما يكون في صالح وخدمة الكرد والعرب ومختلف ألوان الطيف السوري ، وعلى هذا الأساس ، فإن المطلب العاجل هو وقف سفك الدماء ودوامه العنف قبل أي اعتبار آخر .



التصعيد العسكري في مدنٍ سورية يزيد الوضع تعقيداً

في تطوّر لافتٍ، أقدمت السلطات في الآونة الأخيرة على تصعيد عملياتها العسكرية في العديد من المدن مثل حمص وحماه وإدلب وريف دمشق... مستعملةً قذائف الهاون والأسلحة الرشاشة بدعم من الدبابات والمروحيات العسكرية في بعض الأحيان، والتي أدت إلى سقوط المئات من الضحايا وهدم البيوت على رؤوس ساكنيها من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، وتتاثر أشلاء البشر في الشوارع والساحات في منظرٍ نقشعر له الأبدان!.

وعلى الرغم من اقتراب الثورة السورية السلمية من إكمال عامها الأول، لا تزال السلطة تصرّ على تجاهل الحقيقة وتتأى عن رؤية الواقع محاولة إيهام الرأي العام بوجود مؤامرة خارجية متعددة الأطراف وتنفيذها عصابات مسلحة ترمي إلى النيل من مواقفها المقاومة الممانعة لمشاريع الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية!! وذلك بدعم من جوقة من الإعلاميين السوريين واللبنانيين الذين يساهمون عن دراية في تزوير الحقائق وتشويه الوقائع، وبذلك، ترفض السلطة أن تعترف بأن الشعب السوري قرّر إنهاء سلطة الفساد والاستبداد وبناء دولته الديمقراطية التعددية المدنية الحديثة تنتقي فيها سياسة الحزب الواحد ومظاهر عبادة الفرد، ويسعى لرفع كافة المظالم عن مختلف مكوناته وأطيافه. وهي إذ تقوم بإثارة هذه الدعاية المفبركة لكي تبرّر لنفسها قتل المعارضين لسياستها وتفرداً بمصير وثروات البلاد.

ما من شكٍّ أبداً بأن هناك بعض الجهات الإقليمية والدولية تتربص بالبلاد كي تصطاد بالماء العكر وتفرض عبر بعض أدواتها جزءاً من سياساتها وتمير أجنداتها وحماية مصالحها وأمنها القومي مثل كل من تركيا وإيران وغيرهما، إضافة إلى وجود تياراتٍ دينية مرتبطة بمراجع سلفية تسعى بكل جهدها إلى إعادة البلاد قروناً إلى الوراء، لكن الأمر الصحيح هو أن هذه الثورة السلمية هي نابعة من صلب واقع وإرادة المجتمع السوري الذي عانى من الظلم والقهر والاستلاب قرابة النصف قرن من الزمن، ولا تزال الثورة تحتفظ بسلميتها على الرغم من حدوث بعض الأعمال المسلحة هنا وهناك وتؤدي المسار السلمي، ويتحدى فيها المتظاهرون الرصاص وآلة القمع الدموية بصدورهم العارية، فيسقط العشرات من الشهداء المدنيين والعسكريين كل يوم على تراب هذا الوطن وهم ليسوا بعملاءٍ لأحد، بل هم أناسٌ وطيون شرفاء يسعون إلى أن يكونوا في وطنهم أحراراً وأسياداً، تصان فيه كراماتهم وحياتهم بموجب الدستور ولا يخضعون فيه إلا لحكم القانون.

لقد أكدت وقائع الأشهر الإحدى عشر المنصرمة وبصورة لا تدع مجالاً للشك بأن العنف والترويع والإسراف في القتل لا يمكنها أن تصلح حلاً لقضية شعبٍ هبّ للدفاع عن حقوقه المتمثلة في تفكيك منظومة الدولة الأمنية وإزالة أدواتها القمعية والشروع في بناء دولة المواطنة على أنقاض دولة الاستبداد، هذه الحقوق والأهداف باتت اليوم شعاراً عاماً تدعو إلى تحقيقه مختلف أطياف المعارضة السورية، وقد آن الأوان أن تدرك السلطة بأن تجاهل الواقع لا يفيده أو يزيله، وأن تعترف صراحةً بفشل حلولها الأمنية العسكرية.

باتجاه إسلام سياسي سني ، علوي ، درزي وإسماعيلي ، إلى جانب الطابع الخاص للأخوة المسيحيين ، ناهيك عن مسعى إحياء العشائرية وما إلى هنالك من ظواهر لاوطنية ... حيث أن الكرد في هذا الإطار ومن خلال مواقفهم وثقلهم الشعبي وحراكهم السياسي المتنز والمتنامي ، يشكلون رافعة أساسية في حماية وحدة الوطن السوري ، وهذا ما يخدم حياة ومصالح الشعب الكردي وحلّ قضيتهم القومية الذي لطالما يكمن في إطار وحدة البلاد وحياة ديمقراطية ، حياة تصان فيها حرية وكرامة الإنسان ، وتحترم حقوق الشعوب والقوميات على قاعدة نبذ التمييز وإحلال المساواة .

ختاماً ، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام رئاسة وحكومة إقليم كردستان العراق على استضافتها لهكذا كونفرانس ، وكذلك لجهود لجنته التحضيرية.

**النصر والنجاح لقضية
السلم والحرية والمساواة ...**
**لقضية الشعب الكردي
العادلة ...**

أخوكم

محي الدين شيخ آلي

سكرتير حزب الوحدة
الديمقراطي الكردي في سوريا
(يكي تي)

=====

* النص الكامل للكلمة التي كان قد تم توجيهها إلى كونفرانس الجالية الكردية السورية في الخارج والذي انعقد في أربيل - عاصمة إقليم كردستان العراق في ٢٨ - ٢٩ /١/٢٠١٢ ، وسلمت في حينه إلى ديوان الرئاسة لتكون من وثائق الكونفرانس .

بيان إلى الرأي العام

حول القرارات الأخيرة للجامعة العربية حول الوضع في سوريا

في سياق محاولاتها المستمرة لوقف العنف الذي يستخدمه النظام ضد الشعب السوري أعطت جامعة الدول العربية المزيد من الفرص للنظام ليخرج إلى الحل السلمي والإستجابة لمطالب الشعب السوري ويجنبه المزيد من القتل وحمامات الدم والمعاناة الإنسانية، حتى باتت الجامعة العربية تتهم بالتواطؤ مع النظام ضد إرادة الشعب السوري النائر من أجل التغيير والحرية والديمقراطية، نظراً للعدد الهائل من القتلى والجرحى الذي سقطوا في هذه المهل فضلا عن آلاف المعتقلين والخراب والدمار الذي لحق بالمدن جراء الاستخدام المفرط للألة العسكرية الثقيلة، لكن النظام أهدر كل تلك الفرص بإصراره على المضي في خيار الحل الأمني والمرهنة على القتل وكل أشكال البطش في وقف الثورة الشعبية، وسعيه الحثيث للالتفاف على المبادرة العربية وإفراغها من مضمونها وحصرها في بروتوكول المراقبين العرب، دون تنفيذ جدي لأي من بنود المبادرة التي تدعو مقدما إلى وقف العنف وسحب الجيش والآليات العسكرية من المدن وإطلاق سراح المعتقلين وغير ذلك، لتهيئة الأجواء لعملية سياسية منتجة برعاية الجامعة العربية تحقق الانتقال السلمي للسلطة.

إن القرارات الأخيرة للاجتماع الوزاري العربي هي نتيجة منطقية لتعننت النظام ورفضه لكل النداءات التي دعتة للاستجابة لإرادة الشعب السوري وللمبادرة العربية ووقف مسلسل القتل اليومي، ونعتقد أنها المحاولة الأخيرة قبل إعلان الجامعة العربية عن فشل جهودها ووضع الملف في عهدة مجلس الأمن الدولي بشكل نهائي. وخاصة إن استمرار الوضع في سوريا على ما هو عليه لم يعد ممكنا على الإطلاق، ويدفع البلاد دفعا للانزلاق إلى الفوضى والحرب الأهلية التي ستصيب بتداعياتها كل المنطفة.

إن الفرصة جديدة التي تمنحها الجامعة العربية للنظام عليه اقتناصها وأن يكف عن ترديد تلك الاسطوانة المشروخة عن ما يسميه المؤامرة إن كان يحرص على أن يكون ثمة حل سياسي جدي للأزمة غير الحل الأمني الذي تأكد فشله بشكل قاطع على مدى الشهور العشرة الماضية مع إصرار الشعب السوري المضي في ثورته نحو الحرية والديمقراطية مهما كان الثمن، و نعتقد بأنه رغم مطالبات التدويل فإن الشعب السوري لازال يراهن على الحل العربي الذي يبقى هو الأفضل لحقن دماء السوريين وتوفير فرصة التغيير الديمقراطي الحقيقي و الانتقال السلمي للسلطة.

٢٥/١/٢٠١٢

مكتب الأمانة للهيئة التنفيذية

للمجلس الوطني الكردي في سوريا

من جانب آخر، من الملاحظ أن فصائل المعارضة السورية قد تأخرت كثيراً في تحقيق هدف التلاقي ووحدة الصفوف وتشكيل جبهة وطنية عريضة تتفق على برنامج واضح المعالم لتتولى قيادة هذه المرحلة الحرجة من حياة البلاد. من هنا، وفي ظل المخاطر التي تهدد السلم الأهلي، ينبغي أن تتدارك هذه القوى وبصورة عاجلة لتشكيل لجان مشتركة في كافة المدن السورية لتتصدى للفتن التي تروّج لها بعض الأوساط التي لا تريد الخير لشعبنا ووطننا، وهي تذرف زوراً وبهتاناً دموع التماسيح على وضعنا المأساوي بينما هي تضرّم لنا الشرّ كله.

إن المبادرة العربية لحل الأزمة في سوريا هي خطوة صحيحة على طريق وقف العنف وإراقة دماء السوريين، وتشكيل حكومة وحدة وطنية من السلطة والمعارضة تقود البلاد لمرحلة خوض انتخابات برلمانية ورئاسية حرة نزيهة برعاية مباشرة من الجامعة العربية والأمم المتحدة، ويقرر فيها الشعب مصيره بعيداً عن منطق وسياسة الاستئثار وفرض الوصاية من أية جهة كانت. ينبغي على الأسرة الدولية تشجيع هذه المبادرة وتبنيها حقناً لدماء شعبنا وضمان حقه الدولي في الحرية وبناء دولته العصرية.

عفرين تقول نعم للحرية والكرامة

ولا للظلم والاستبداد

مبادرة من المجلس المحلي في منطقة كرداغ - عفرين، التابع للمجلس الوطني الكردي في سوريا، وتنسيقيات شبابية، خرج أهالي المنطقة بنحو / ١٥ / ألف شخص من شخصيات وطنية ومتقنين وفعاليات مجتمعية ورجال ونساء وشباب، في تظاهرة احتجاجية شعبية سلمية مشاركة في الثورة السورية وتضامناً مع المدن الأخرى ورفضاً للظلم والاستبداد ونظام حزب البعث، وذلك تحت عنوان " المجلس الوطني الكردي يمثلني " ويافطات ولافتات تحمل شعارات مختلفة منها:

- المجلس الوطني الكردي في سوريا جزء من الثورة السورية .
- لا للتمييز الطائفي والقومي والديني .
- الاعتراف بحق الشعب الكردي وفق المواثيق الدولية في إطار وحدة البلاد .
- نحو دولة ديمقراطية برلمانية تعددية علمانية .

ورغم هطول أمطار غزيرة يوم الجمعة ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٢، استمرت التظاهرة لمدة ساعة ونصف بعد الظهر، ابتداءً من أمام المصرف الزراعي باتجاه الأوتوستراد الغربي في مدينة عفرين، وذلك بتريديد المتظاهرين لشعارات الثورة السورية، ليؤكدوا تأييدهم للمجلس الوطني الكردي وأنهم جزءاً من الحراك الجماهيري العام ويطالبون بالتغيير نحو الحرية والعدالة والمساواة .

أما في الوضع الكردي شدد الاجتماع على أهمية الموقف الكردي الموحد إزاء ما يجري من تطورات كشرط ضروري لضمان دور كردي فعال يعكس ثقله الحقيقي في المعادلة السورية راهنا ومستقبلاً، وأكد مجددا دعمه الكامل للتظاهرات السلمية في المناطق الكردية، ورفضه ونبذ في الوقت نفسه لكل أعمال العنف والقتل والتهديد في الشارع الكردي، وشدد على ضرورة الحفاظ على السلم الأهلي وتحريم الاقتتال الكردي الكردي مهما كانت مبرراته، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى إضعاف حراك الشارع الكردي.

كما ناقش الاجتماع جملة من القضايا الأخرى المتعلقة باستكمال الهيكلية التنظيمية للمجلس الوطني الكردي وتشكيل لجانه المختلفة في الداخل والخارج وذلك لتنظيم إيقاع عمله السياسي والجهاديين والتخلص من التباطؤ الذي رافق عمله خلال الشهرين الماضيين، ليكون على قدر تحمل المسؤولية المنوطة به، لمواكبة التطورات السريعة في الوضع السوري.

٢٠١٢/١/١٧

الهيئة التنفيذية

للمجلس الوطني الكردي في سوريا

مقتل واستشهاد

أكثر من ٣٨٤ طفل سوري



أعلن صندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، أن ما لا يقل عن ٣٨٤ طفلاً قتلوا في سوريا منذ آذار الماضي ولغاية السابع من كانون الثاني ٢٠١٢ أغلبهم من الذكور، وأن السلطات السورية اعتقلت أكثر من ٣٨٠ طفلاً أعمار بعضهم أقل من الرابعة عشرة.

وقالت القائمة بأعمال نائبة المدير التنفيذي لليونيسيف ريماء صلاح لوكالات الأنباء أن اليونيسيف يشعر بالقلق إزاء الوضع في سوريا- التي يقع عليها التزام قانوني بحماية الأطفال والحفاظ على حقوقهم، مشيرة "مكتبنا هناك يعمل على ما يرام- ولدينا حوار متواصل مع الحكومة والمجتمع المدني طول الوقت".

بلاغ

عقدت الهيئة التنفيذية للمجلس الوطني الكردي اجتماعها الاعتيادي في أواسط هذا الشهر ناقشت فيه جملة من المواضيع والقضايا السياسية والتنظيمية من أهمها تطورات الوضع السوري بعد مرور عشرة أشهر على اندلاع ثورة الحرية والكرامة وتداعياتها على الصعيد المحلي والدولي والإقليمي. فرأى في هذا المجال بأن جهود الجامعة العربية لمعالجة الأزمة السورية ووقف حمامات الدم وكل أشكال البطش بالمدنيين تذهب باتجاه الفشل بسبب عدم تنفيذ النظام لالتزاماته في المبادرة العربية، رغم توقيعه عليها، وأكد إن استمراره في منهج العنف في مواجهة المتظاهرين، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأنه لا زال يراهن على القوة وعامل الوقت في إخماد الثورة، وأن قبوله للمبادرة العربية ووجود المراقبين العرب على الأراضي السورية هي مجرد محاولة لتقطيع الوقت، وهو يدرك أن الجامعة العربية ليست لديها آليات صارمة لإجباره على التنفيذ، ويساعده في ذلك انقسام المجتمع الدولي حيال الوضع وعجز مجلس الأمن في اتخاذ قرار إدانة بحقه والتصدي لمسؤولياته القانونية والأخلاقية في حماية المدنيين السوريين.

وفي هذا السياق أعرب الاجتماع عن قلقه العميق من تدهور الأوضاع الإنسانية في بعض المناطق السورية التي تتعرض للحصار الخانق من قبل قوات الجيش والأمن، وحذر من مخاطر انزلاق الوضع باتجاه الحرب الأهلية التي بدأت تتوضح ملامحها يوماً بعد يوم.

وشدد الاجتماع في هذا السياق على أهمية الإسراع في توحيد صفوف المعارضة السورية على أسس متوازنة بعيداً عن عقلية الهيمنة، والاستئثار بتمثيل الثورة وتوحيد موقفها إزاء مستقبل سوريا، وأكد بان انقسامها وضبابية موقفها يعطي مبرراً لاستدامة الأزمة ويجعل الموقف العربي والدولي متردداً في التعاطي الحاسم مع الوضع السوري. وقرر الاجتماع في هذا الصدد تنفيذ قرار المؤتمر الوطني بتعليق عضوية أحزاب الحركة الكردية في كافة أطر المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري، إعلان دمشق، هيئة التنسيق الوطني للتغيير) وكذلك الأمر بالنسبة للشخصيات المستقلة من أعضاء المجلس الوطني الكردي، وأكد الاجتماع على مناقشة كافة الشخصيات الكردية المستقلة الأخرى في هذه الأطر أيضاً بتعليق عضويتها مع التأكيد على أن باب المجلس الوطني الكردي مفتوح للجميع، وذلك لعدم استجابة أي من هذه الأطر حتى الآن لتطلعات الشعب الكردي وقرارات وتوجهات المجلس الوطني الكردي سواء في الشأن السوري أو الكردي، وكذلك بهدف تعزيز أهمية دور المجلس الوطني الكردي في صفوف المعارضة كقطب أساسي من أقطابها لا يمكن تجاهله، لان تشتت الأحزاب والفعاليات الكردية بين اطر المعارضة في المرحلة الماضية أضعفت الأداء الكردي، وكذلك شخصية المجلس الوطني الكردي كمعبر حقيقي عن تطلعات الشعب الكردي.

دعوة مجلس الأمن لفرض عقوبات فردية على المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة في سوريا

طلابت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) في رسالة لها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠١٢ إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب بضرورة نشر التقرير النهائي الكامل الخاص ببعثة المراقبة في سوريا علناً وأن تدعو مجلس الأمن إلى فرض عقوبات فردية من أجل وقف أعمال القتل القائمة.

وقالت المنظمة إن ثمة مشكلات تحيط بمصادقية البعثة منذ بدايتها نظراً لنقص الشفافية والاستقلالية في عملها. لم يتم الإفصاح عن معايير اختيار المراقبين، ولم تتوفر معلومات عن خبراتهم في المراقبة. اعتمدت البعثة على الحكومة السورية في تأمينها وفي نقل المراقبين داخل سوريا، مما قوض من قدرة البعثة للوصول إلى الضحايا والشهود في أمان. لم يتم الإعلان عن تقرير البعثة المؤقت الصادر في ٨ يناير/كانون الثاني، ولم تكشف جامعة الدول العربية عن منهجية عمل البعثة.

في رسالتها، دعت المنظمة الجامعة العربية إلى التعاون مع مجلس الأمن من أجل فرض حظر أسلحة على سوريا، وفرض عقوبات على الأفراد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة، والمطالبة بإتاحة دخول البعثات الإنسانية والصحفيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة إلى سوريا، مع مطالبة الحكومة السورية بالتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة من أجل إرسال المفوضية بعثة مراقبة إلى سوريا، وإحالة سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

في الاتفاق الموقع مع جامعة الدول العربية في ١٩ ديسمبر/كانون الأول، تعهدت الحكومة السورية بإنهاء العنف ضد المظاهرات السلمية، والإفراج عن المتظاهرين المعتقلين، وسحب عناصرها المسلحة من المدن والمناطق السكنية، والسماح للإعلام العربي والدولي بدخول سوريا بلا إعاقة، إلى كل المناطق. كما تعهدت سوريا بإتاحة عمل المراقبين العرب بلا إعاقة وإتاحة وصولهم بشكل مستقل إلى أي أفراد يودون مقابلتهم للتحقق مما إذا كانت سوريا قد نفذت الخطوات المذكورة في الاتفاق - بمن فيهم الضحايا والمعتقلين والمنظمات غير الحكومية. تعهدت سوريا بعدم تعرض الشهود للمحاولات الانتقامية.

حيث توصلت المنظمة إلى أن الحكومة السورية لم تفي بتعهداتها تلك ولم تحترم خطة الجامعة العربية، وأن لديها بواعث قلق متزايدة من تلاعب السلطات السورية بعمل البعثة.

بيان

حول محاكمة نشطاء في رأس العين

تم اليوم الأربعاء ٢٥/١/٢٠١٢ تقديم عدد من الناشطين والشخصيات الكردية وبعض الأخوة من العرب والشيشان إلى محكمة بداية الجراء في رأس العين وهم كلا :

- ١- المحامي حسن برو بن يوسف ٢- محمود محمد العمو - عضو اللجنة السياسية لحزب يكتي الكردي -٣- محمد برو بن يوسف ٤- محمود والي شيخ محمد ٥- عمر والي شيخ محمد ٦- شمس الدين مولود حسن بيك ٦- خالد شريف سيدو ٨- إبراهيم محمد إبراهيم ٩- محمد آله رشي بن إبراهيم ١٠- كاميران يوسف برو ١١- فرحان شيخو بن عبد العزيز ١٢- خالد محمود خليل ١٣ - عيسى طه محمد علي ١٤- كانيوار بوبو أيانة ١٥- خالد خليل معي ١٦- محمود جميل عبد الحليم ١٧- حسين برو بن يوسف

في الدعوتين برقمي أساس /١٢/و/١٣/ بجرم التظاهر السلمي بدون ترخيص والتحرّض على التظاهر وتحقير ودم وقدح رئيس الدولة وكيانها وتظاهرات الشغب وفق أحكام المواد (٣٠٧-٣٧٤ -٣٧٦) -عقوبات عام بدلالة قانون التظاهر السلمي والمواد (٣٣٥ -٣٣٦) من قانون العقوبات السوري العام بدلالة المادتين (٢١٦ - ٢١٧) من قانون العقوبات السوري العام حيث قدمت مذكرة دفاع من قبل محامي الدفاع عن المتهمين وطلب شهود وأعتبر الجرم مشمولاً بالعفو .. ،وبما أن العفو شمل جرم التظاهر السلمي بموجب المرسوم رقم /١٠/ لعام ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ١٥/١/٢٠١٢- لذلك تم المطالبة ببراءة المدعى عليهم.

ويذكر بأنه تم تنظيم ضبوط كيدية أخرى من قبل شرطة مدينة رأس العين بحق بعض الناشطين الكرد، بعد أن تعرض بعض الموالين لنظام السوري للتظاهرة السلمية التي قام بها أبناء مدينة (سري كانية) في يوم الجمعة ٣/١/٢٠١٢، حيث قام الموالين بصدم بعض المتظاهرين السلميين، بسيارات كانت ترفع صور الرئيس بشار الأسد وتحاول إثارة الفتنة بين أبناء المدينة .

إننا في منظمة الجزيرة لحزب الوحدة الديمقراطي الكردية في سوريا (يكتي) إذ ندين وبشدة هذه المحاكمات التي لا تستند إلى أي أساس قانوني، ونطالب بإسقاط التهم الموجه لكل النشطاء وحفظ هذه الدعاوى، ومحاسبة مثيري الفتنة والنعرات بين أبناء المدينة، علماً بأن هذه المظاهرات لم تخرج عن نطاقها السلمي والتي يكفلها الدستور السوري . كما أن هذه الدعاوى تحمل دلالات واضحة على عدم استقلاليه القضاء وحياديته وتبعيتها للأجهزة التنفيذية، مما يشكل استمراراً في انتهاك النظام السوري للحريات الأساسية واستقلال القضاء التي تتضمنها المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و التي وقعت وصادقت عليها الحكومة السورية .

منظمة الجزيرة

لحزب الوحدة الديمقراطي الكردية في سوريا (يكتي)

وقال كينيث روث: "يظهر من أحداث العام الماضي أن الصمت الإجباري الذي اضطرت إليه شعوب عاشت في نظم استبدادية يجب ألا يُرى أبداً على أنه مساندة شعبية لهذه النظم". وأضاف: "لقد حان الوقت لإنهاء "الاستثناء العربي" والاعتراف بأن شعوب المنطقة تستحق أن تُحترم حقوقها وحرّياتها مثل كل الشعوب الأخرى".

قالت هيومن رايتس ووتش إن تداعيات الربيع العربي أحس بها العالم أجمع. إذ يبدو أن زعماء الصين وزيمبابوي وكوريا الشمالية وأثيوبيا وفيتنام وأوزبكستان يعيشون في خوف بعد أن خلعت الشعوب حكوماتها الديكتاتورية. لكن حتى النظم الديمقراطية مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا ترددت في دعم التغيير. بناء على آراء عفى عليها الزمن بأن دعم حقوق الإنسان أداة للإمبريالية، ومع تجاهل الدعم الدولي الذي نالته شعوب هذه الدول قديماً أثناء سعيها للمطالبة بحقوقها؛ خذلت هذه الدول الديمقراطية المذكورة في حالات كثيرة الشعوب التي تواجه القمع، بعد أن أخفقت في مسانبتها من خلال آليات الأمم المتحدة.

وكانت الصين وروسيا أكثر معارضة لجهود الدعم الدولي، إذ استخدمتا حق الفيتو على جهود مجلس الأمن للضغط على سوريا كي تكف عن قتل آلاف المتظاهرين. السبب المُعلن لهاتين الدولتين هو تفادي تدخل عسكري مثل ليبيا، لكنه مبرر ضعيف بما أن قرار مجلس الأمن المتواضع الذي اعترضت الدولتان عليه لم يكن من الممكن أن يؤدي إلى التصريح بتدخل عسكري في سوريا.

قالت هيومن رايتس ووتش إن بإمكان المجتمع الدولي أن يلعب دوراً هاماً في مساندة تطور نظم ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بدلاً من رفض صعود الإسلام السياسي - كما حدث في بعض الحالات في الماضي - على الحكومات الديمقراطية أن تعترف بأن الإسلام السياسي ربما يمثل اختيار الأغلبية، على حد قول هيومن رايتس ووتش. إلا أن على المجتمع الدولي الإصرار على أن تلتزم الحكومات الإسلامية بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما احترام حقوق المرأة والحرّيات الدينية، مثلها كأي حكومة أخرى.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانا يقفان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بكل قوة ضد القمع في ليبيا وسوريا، ويعتبر قادة هاتان الدولتان على علاقة غير ودية مع الغرب. لكن كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بطيئان في الضغط على الرئيس



٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢

التقرير العالمي ٢٠١٢:

يجب مساندة "الربيع العربي" على الحكومات أن تدعم حقوق الإنسان وليس الطرف المنتهكين للحقوق

قالت هيومن رايتس ووتش اليوم في تقريرها العالمي ٢٠١٢ إن العديد من النظم الديمقراطية سمحت لعلاقاتها بحلفاء مستبدين بعرقلة دعم هذه النظم لحقوق الإنسان في احتجاجات الربيع العربي. ومن واقع الالتزام بالمبادئ والمصالح طويلة الأجل، على الحكومات أن تساند بحزم شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تطالب بحقوقها الأساسية، وأن تعمل على ضمان انتقالها إلى نظم ديمقراطية حقيقية.

التقرير الذي جاء في ٦٧٦ صفحة، هو سجل هيومن رايتس ووتش السنوي بممارسات حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، ويلخص قضايا حقوق الإنسان الأساسية في أكثر من ٩٠ دولة، ويعكس العمل البحثي الموسع الذي أجراه العاملون في هيومن رايتس ووتش خلال عام ٢٠١١. وقالت هيومن رايتس ووتش عن أحداث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن الدعم الدولي القوي والمتسق للمظاهرات السلمية ومنقدي الحكومات هو أفضل سبيل للضغط من أجل كف النظم المستبدة في المنطقة عن الانتهاكات ومن أجل زيادة هامش الحريات الأساسية. وقالت هيومن رايتس ووتش إن الإصرار من واقع الالتزام بالمبادئ على احترام حقوق الإنسان هو أيضاً أفضل سبيل لمساعدة الحركات الشعبية على تفادي التعصب وانعدام التسامح وعدم احترام القانون والانتقام، وهي مشكلات من شأنها أن تهدد أي ثورة من الداخل.

وقال كينيث روث، المدير التنفيذي لـ هيومن رايتس ووتش: "تستحق الشعوب التي تحرك الربيع العربي دعماً دولياً قوياً حتى تنال حقوقها، ولكي تبني نظاماً ديمقراطية حقيقية. يجب ألا يقف الولاء للأصدقاء المستبدين عقبة في طريق التحيز للمصلحين الديمقراطيين. كما أن الضغط الدولي مطلوب لضمان توفير الحكومات الجديدة لحقوق الإنسان وسيادة القانون للجميع، خاصة النساء والأقليات".

كانت السياسة الغربية منذ فترات طويلة تجاه الدول العربية هي سياسة احتواء، مع دعم مجموعة من المستبدين العرب من أجل ضمان "الاستقرار" في المنطقة، حتى مع انتشار الديمقراطية في مناطق العالم الأخرى. قالت هيومن رايتس ووتش إن الكثير من الحكومات الديمقراطية التزمت فكرة: "الاستثناء العربي"؛ خوفاً من الإسلام السياسي والإرهاب، مع الحاجة لاستمرار تدفق النفط، وبناءً على سياسة قائمة منذ زمن طويل أساسها الاعتماد على الحكام المستبدين من أجل الحفاظ على السلام العربي الإسرائيلي ولمنع تدفق المهاجرين إلى أوروبا.

النص الكامل لقرار الجامعة العربية بشأن حل الأزمة السورية بعد تقرير المراقبين العرب



فيما يلي قرار مجلس جامعة الدول العربية في الدورة غير العادية لمتابعة تطورات الوضع في سورية وعناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية ، الذي تلاه وزير الخارجية القطري في مؤتمر صحفي بالقاهرة اليوم بعد اجتماع اللجنة الوزارية العربية استماعها إلى تقرير بعثة المراقبين العرب: إن مجلس جامعة الدول العربية المنعقد على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المستأنفة بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٢ بالقاهرة، بعد إطلاعه على التقرير الذي قدمه رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية، عن مهمة البعثة في الفترة ما بين ٢٠١١/١٢/٢٤ و ٢٠١٢/١/١٨ وفقاً للمهام الموكلة إلى هذه البعثة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الجمهورية العربية السورية والأمانة العامة في ٢٠١١/١٢/١٩ بالقاهرة، وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام حول الإطار السياسي والفني لهذه المهمة، وما استجد من تطورات على مسار الأحداث في سورية منذ بدء تعامل الجامعة مع هذه الأزمة، واستناداً إلى بيانات وقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري التالية:

البيان رقم ١٤٨ د.غ.ع بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٧
والبيان رقم ١٥٢ د.ع (١٣٦) بتاريخ ٢٠١١/٩/١٣
والقرار رقم ٧٤٣٥ د.غ.ع بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٦
والقرار رقم ٧٤٣٦ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/٢
والقرار رقم ٧٤٣٧ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/٢
والقرار رقم ٧٤٣٨ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/١٢
والقرار رقم ٧٤٣٩ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/١٦
بالرباط والقرار رقم ٧٤٤٠ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/١٦
بالرباط والقرار رقم ٧٤٤١ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٤ بشأن تطورات الأوضاع في سورية، والقرار رقم ١٩٠٠ د.غ.ع بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٦ الصادر عن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، وبيان رقم ١٦١ د.غ.ع بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٠، وعلى القرار رقم ٧٤٤٢ د.غ.ع.م بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٧ بشأن ←

المصري حسني مبارك، وكان يُرى على أنه دعامة قوية لـ "استقرار" المنطقة حتى اتضح أن مصيره حتمي. كما أخفقت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في معارضة منح الحصانة للرئيس اليمني على عبد الله صالح، عن مسؤوليته عن قتل المتظاهرين - رغم البوادير بأن الحصانة ستجعل القتل بلا ثمن - بما أن صالح يُرى كخط دفاع ضد القاعدة في الجزيرة العربية. ولم تمارس هذه الأطراف ضغوطاً حقيقية على حكومة البحرين التي سحقت حركتها الديمقراطية، خوفاً من المساس بحساسيات تخص السعودية، وخوفاً من النفوذ الإيراني، ورغبة في حماية القاعدة البحرية الأمريكية في البحرين.

إن بإمكان الولايات المتحدة وبعض الحلفاء الأوروبيين تقديم إسهام ضخم من أجل وقف التعذيب في العالم العربي، إذا أعلنت هذه الدول عن إحداث قطيعة مع تاريخها الخاص بالتواطؤ في التعذيب أثناء مكافحة الإرهاب. على الحكومات الغربية أن تعاقب المسؤولين عن الأمر بالتعذيب وتيسيره وأن تضع حداً لاستخدام الضمانات الدبلوماسية، كورقة توت تبرر إرسال المشتبه بهم إلى بلدان قد يتعرضون فيها للتعذيب.

أما دول جامعة الدول العربية - التي كانت تسعى إلى الدفاع عن بعضها البعض من التعرض لأي انتقاد يمس قضايا حقوق الإنسان فيها - فقد تبنت منهجاً أكثر إيجابية أثناء الربيع العربي، على حد قول هيومن رايتس ووتش. صدقت جامعة الدول العربية على الضغوط الرامية لإنهاء قمع القذافي في ليبيا، ونفذت عقوبات ضد سوريا ونشرت مراقبين في محاولة غير ناجحة حتى الآن لتقييد قتل بشار الأسد للسوريين. وعلى النقيض، كان الاتحاد الأفريقي في غاية الحذر من الربيع العربي، رغم أن دواعي إنشاء الاتحاد شملت دعم الديمقراطية والحرية في أفريقيا.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن الحكومات الانتقالية في تونس وليبيا ومصر تحتاج للمساعدة في أثناء مراجعتها لقوانينها القمعية، وفي بناء مؤسسات حاكمة تركها المستبدون عن عمد ضعيفة واهنة، وتحتاج قبل أي شيء إلى مؤسسات وطنية للعدالة. إلى أن يصبح لقوات الأمن والمسؤولين الحكوميين سبباً معقولاً للاعتقاد بأن إساءتهم التصرف ستؤدي بهم إلى قاعات المحاكم؛ فإن إغراء اللجوء للانتهاكات والعنف والفساد يبقى أقوى من القدرة على مقاومته.

الفكرة نفسها تنسحب على الدور التكميلي الذي تلعبه مؤسسات العدالة الدولية.

وقال كينيث روث: "الحكومات التي تحترم الحقوق عليها دعم العدالة الدولية بغض النظر عن الاعتبارات السياسية". وأضاف: "من المضلل الاعتقاد بأن السماح للدول بإخفاء انتهاكات الماضي وعدم التحقيق فيها سيؤدي إلى تقادي ظهور نظم مستبدة جديدة. مع إحياء الذكرى الأولى للربيع العربي، علينا أن ننحاز بوضوح إلى حقوق الإنسان ومطامح الأفراد التي يعيقها حكم الطغاة".

إعلان حكومة الوحدة الوطنية حال تشكيلها بأن هدفها هو إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يتساوى فيه المواطنون بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم ومذاهبهم ويتم تداول السلطة فيه بشكل سلمي.

قيام حكومة الوحدة الوطنية على إعادة الأمن والاستقرار في البلاد وإعادة تنظيم أجهزة الشرطة لحفظ النظام وتعزيزه من خلال تولي المهام الأمنية ذات الطابع المدني، وتتعهد الدول العربية بتمويل هذا الجهد بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

إنشاء هيئة مستقلة مفوضة للتحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون والبت فيها وإنصاف الضحايا.

قيام حكومة الوحدة الوطنية بالإعداد لإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية على أن تكون شفافة ونزيهة برقابة عربية ودولية، وذلك خلال ثلاثة أشهر من قيام حكومة الوحدة الوطنية وتتولى هذه الجمعية إعداد مشروع دستور جديد للبلاد يتم إقراره عبر استفتاء شعبي، وكذلك إعداد قانون انتخابات على أساس هذا الدستور.

٥- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتعيين مبعوث خاص لمتابعة العملية السياسية.

٦- دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تنفيذ مهامها.

٧- الطلب من رئيس اللجنة والأمين العام إبلاغ مجلس الأمن لدعم هذه الخطة طبقاً لقرارات مجلس الجامعة.

(ق: رقم ٧٤٤٤-د.غ.ع.م - ٢٢/١/٢٠١٢)

**من كلمة الدكتور نبيل العربي الأمين العام
للجامعة العربية أمام جلسة مجلس الأمن الدولي
بتاريخ ٢٠١٢/١/٣١:**

يجتمع المجلس اليوم في وقت تتفاقم فيه الأوضاع في سوريا بشكل خطير، مما يتطلب تضافر الجهود الدولية مع الجهود العربية للتحرك السريع والفعال والحاسم: أولاً لضمان وقف العنف فوراً حماية للشعب السوري الشقيق، وثانياً للبدء في أسرع وقت في تطبيق خارطة الطريق للوصول لحل سياسي سلمي يخرج سوريا من أزمتها الطاحنة ويحقق للشعب السوري ما يطمع إليه من تغيير وإصلاح وانتقال لحياة ديمقراطية سليمة يتمتع فيها الشعب السوري بكافة أطيافه بالحرية والعزة والكرامة... يزداد الأمر خطورة وإلحاحاً على ضوء زيادة حدة التدهور الأمني الذي شهدته سوريا في الأيام الأخيرة واستمرار العنف وتبادل القصف وإطلاق النار الذي يذهب ضحيته المواطنين الأبرياء وذلك بعد أن لجئت الحكومة السورية بوضوح إلى تصعيد ما يسمى الخيار الأمني...

متابعة تطورات الوضع في سورية، والبيان الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣ بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالدوحة، والبيان الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١/٨ بالقاهرة، واستكمالاً للجهود والمساعي الهادفة إلى إخراج سورية من أزمتها دون أي تدخلات خارجية أو الانزلاق نحو حرب أهلية، وحرصاً على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية، وبعد أن تدارس المجلس تقرير رئيس بعثة المراقبين إلى سورية، وتطورات الوضع في سورية، وإذ يشيد بالجهود المقدرّة التي يبذلها رئيس وأعضاء بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الذين يؤدون مهمتهم بكل شجاعة في ظروف صعبة ووسط أخطار جسيمة، وإذ يأخذ في الاعتبار التقدم الجزئي الذي تم تحقيقه في تنفيذ بعض الالتزامات التي تعهدت بموجبها الحكومة السورية، واعتبار ذلك غير كافي، يقرر:

١- ضرورة وقف كافة أعمال العنف والقتل من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين.

٢- مطالبة الحكومة السورية بما يلي:

▪ الإفراج عن المعتقلين، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، وفتح المجال أمام منظمات الجامعة المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث.

▪ سحب الجيش السوري وأية قوات مسلحة من مختلف التشكيلات إلى ثكناتها ومواقعها الأصلية.

▪ ضمان حرية النظار السلمي بمختلف أشكاله وعدم التعرض للمتظاهرين.

▪ دعوة الحكومة السورية إلى تسهيل مهمة بعثة المراقبين والسماح بإدخال كافة المعدات خاصة أجهزة الاتصالات.

٣- الاستمرار في دعم وزيادة عدد بعثة مراقبي جامعة الدول العربية وتوفير ما يلزم لهم من الدعم الفني والمالي والإداري، والتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة لدعم البعثة.

٤- دعوة الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية إلى بدء حوار سياسي جاد تحت رعاية جامعة الدول العربية في أجل لا يتجاوز أسبوعين من هذه الدعوة وذلك لتحقيق المبادرة التالية:

تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين من تاريخه تشارك فيها السلطة والمعارضة برئاسة شخصية متفق عليها تكون مهمتها تطبيق بنود خطة الجامعة العربية، والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها، بإشراف عربي ودولي.

تفويض رئيس الجمهورية نائبه الأول بصلاحيات كاملة للقيام بالتعاون التام مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من أداء واجباتها في المرحلة الانتقالية.

عمر كردي أبو محمد يغضب عيناه إلى الأبد



إثر مرض عضال وبعد طول عناء توفي الأخ المناضل المعروف عمر كردي يوم السبت ١٤ كانون الثاني ٢٠١٢ في داره بحي الأشرفية بحلب عن عمر ناهز ٧٠ عاماً ، وفي اليوم التالي وبموجب جوائز مهيب بحضور حشد من أهالي منطقتهم كوباني (عين العرب) وجيرانه ورفاقه ووفود من منظمات الحزب شُيع جثمانه إلى مقبرة " زيارة حنان " على طريق كفرجنة - عفرين، حيث حمل عناصر فرقة خورمال الفلكلورية النعش على أكتافهم ووري الثرى بمراسم لائقة التي اختتمت بكلمة حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا باللغة الكردية ، ذكرت بحياة الراحل النضالية وخصاله المميزة .

كان الرفيق عمر كردي من مواليد كوباني عام ١٩٤٢ وانتسب إلى الحزب في ريعان شبابه ، حيث تعرض إلى الاعتقال في أوائل الستينات من القرن الماضي مع الراحل الكبير نور الدين ظاظا وغيره من كوادر الحزب، وبقي مثابراً على النضال في صفوف حزبنا إلى آخر لحظة من حياته دون أن يعرف الكلل أو الملل، وظل يكافح من أجل قضية شعبه العادلة بتفان وإخلاص ، حيث بقي أكثر من خمسين عاماً ملتزماً يقوم بمهامه ويؤدي الواجبات الملقاة على عاتقه ، وقد كرمه الحزب في أكثر من مناسبة .

كان الفقيد محباً للغته الأم وغيوراً على قضية شعبه ومناضلاً جريئاً من أجل الحرية والعدالة والمساواة .

خالص العزاء لرفاقه وأهله والصبر والسلوان لأسرته .

أفاز تكشف عن حجم الرعب والتعذيب في المعتقلات السورية

AVAAZ.ORG
يتحرك العالم

نقلت وسائل إعلام مختلفة عن المنظمة العالمية للحملات " أفاز " ، مضمون تقرير جديد لها عن حجم كبير من الرعب والتعذيب في المعتقلات والسجون التابعة للنظام السوري . وتحدث التقرير عن روايات تجسد الرعب والقلق الناجم عن أشكال تعذيب مختلفة وانتهاكات فظة تمارس بحق المعتقلين وظروف قاسية يعيشها المتظاهرون السلميون ، وحيث الأطفال لم يسلموا من تلك الفظائع بل أن تعذيب البعض منهم في درعا كان الشرارة لاندلاع الثورة السورية .

وتحدثت " أفاز " عن استمرار اعتقال المعارضين للنظام وتعرض معظمهم للتعذيب في سجون مكتظة تفتقر لأدنى شروط إنسانية إلى جانب مراكز اعتقال غير شرعية من بينها المدارس . وتؤكد المنظمة مع منظمات حقوقية أخرى، أن ما يزيد على ٦١٧ شخصاً قتلوا تحت التعذيب على يد قوات الأمن منذ بدء الثورة التي قتل فيها ما لا يقل عن ٦٨٧٤ شخصاً، وأسفرت عن اعتقال ما يزيد على ٦٩ ألف شخص، كما لا يزال أكثر من ٣٧ ألفاً منهم رهن الاعتقال إلى الآن.

وبداية في خبر لها قالت " أفاز " أن منهل (اسم مستعار) أحد أعضائها قد احتجز في سجن سري وتم تعذيبه ، حيث عمد سجانوه إلى تعذيبه و اقتلاع أطراف يديه وقدميه وصعق أجزاء معينة من جسده بالكهرباء، و قال منهل " لقد رأيت الموت، لقد قاموا بتعديبي حتى الموت تقريباً " .

يذكر أن " أفاز AVAAZ " منظمة تعمل للحصول على تأييد عالمي عبر الانترنت لتؤثر في السياسات المتخذة لصناع القرارات على الصعيد العالمي . تم إطلاق أفاز عام ٢٠٠٧، والتي تعني "صوت" بعدة لغات أوروبية وشرق أوسطية، لتحمل مهمة ديمقراطية بسيطة: تنظيم المواطنين من مختلف المناهل والأمم لردم الهوة بين العالم الذي نعيشه اليوم والعالم الذي يحلم به أغلب الناس في كل مكان .

تقوي أفاز ملايين الناس من كافة أطياف الحياة للتصرف واتخاذ إجراء حيال القضايا الدولية والإقليمية والوطنية الملحة، من الفساد والفقر وصولاً إلى النزاعات وتغير المناخ.

تنطلق حملات أفاز بـ ١٤ لغة يقوم عليها فريق يعمل في ٤ قارات ويدعمه آلاف من المتطوعين. وتقول : نقوم بالتصرف و إتخاذ الإجراء المناسب، نوقع العرائض و نمول الحملات الإعلامية ونقوم بالإجراءات المباشرة ونرسل الإيميلات و نجري الاتصالات لتحشيد الآراء والمواقف داخل الحكومات ونقوم بتنظيم المظاهرات والفعاليات في العالم الحقيقي أيضاً بعيداً عن الإنترنت لضمان أن القيم ووجهات النظر التي يؤمن بها سكان العالم تصل وتؤثر على منحي القرارات التي تمسنا جميعاً.

رحيل الرفيقة جازية محمد فهميم (أم كاوا)



في صبيحة الأحد ٢٨/١/٢٠١٢ واثراً نوبة قلبية مفاجئة انتقلت إلى رحمته تعالى الرفيقة جازية محمد فهميم يوسف (أم كاوا) عن عمر يناهز ٤٦ عاماً ووريت الثرى في مقبرة خزنة القريبة من القامشلي بجوار والدها المرحوم أبو آزاد وسط حشد من الرفاق والرفيقات.

كانت تتمتع بشهرة واسعة وسط رفاقها ورفيقاتها، واكتسبت هذا الحب بإخلاصها وتفانيها في العمل والنضال من أجل قضية شعبها، وكانت تحب المشاركة في المناسبات القومية والوطنية، ولم تكن تتعامل برود الأفعال في المناقشات والسجلات، وكانت تحلم بوضع أفضل للمرأة داخل الأحزاب وفي المشاركة الحقيقية في صنع القرار. كانت صبورة وديمقراطية تدخل الطمأنينة في قلوب الجميع، كما مارست نشاطات عدة في مجال اللغة والأدب والفن ولها قصائد شعرية وبعض المقالات.

عملت الفقيدة في منظمة المرأة للحزب بهدوء وإخلاص وعُرفت برجاحة العقل ورحابة الصدر حتى آخر لحظة من حياتها.

تغمد الله الفقيدة برحمته وألهم أفراد أسرتها ورفيقاتها ورفاقها الصبر والسلوان .

من كلمة الفقيدة في أربعينية

الراحل إسماعيل عمر - ٢٦/١١/٢٠١٠:

إننا باقون على العهد الذي عاهدناك، ونسلك خطاك، ولن نتواري عن الحق والنضال وسنصنع حرية الأجيال، لا بالقتل والقتال، ولا بالأكاذيب والاحتتيال، بل بالجهد والاجتهاد، ومصارحة العباد، والتخلي عن الغرور والعناد، سنتابع المسير، بكل إخلاص وضمير، ونتحلى بالصبر والإيمان، وهدفك رسالة كل إنسان، وكل كردي. وعهداً أن نكون أوفياء، حتى آخر قطرة من الدماء، أو نموت ونحن شهداء، على دربك باقون.



إضاءات... الحرية

قيل أن الضرورات تحد من حرية الإنسان. نعم الإنسان عبد الضرورة في مطالبه التي لا تعد ولا تحصى، إلا حين يطلب الجمال أو الحب أو الحرية، فهو هنا السيد المختار، إذا كانت الضرورة حاکمة لا ترحم ولا تترك للمضطر سبيلاً إلى الرفاهية ونادراً إلى الحب، إلا أنها لا تستطيع أن تحكم السبيل إلى الحرية... فالإنسان بطبيعته الإنسانية مختار كل الاختيار حين يطلب الحرية، وحين يُمنع من هذا الاختيار فهو يُقَدِّم في سبيله الغلي والنفيس. فهل الحرية تستحق كل غالٍ إذا دعت الضرورة؟ نعم الحرية تستحق التضحية، هل ارتفعت أمة قط إلى مقام الحضارة والتطور والسيادة ولم يكن الحرية فيها شأن ظاهر مقدم على سائر شؤونها.

إن تاريخ التقدم والازدهار والسيادة العلمية هو تاريخ الحرية، فلم يفرق التاريخ قط بين أمة الحضارة وأمة الحرية، وبالمقابل لم تهبط أمة من أمم الحضارة والقوة في التاريخ القديم أو التاريخ الحديث إلا كان لهذا الهبوط أثره الأول في حريتها قبل غيرها من الآثار.

إذا افتقرت أمة من الأمم، أو دولة من الدول إلى الحرية، فهي تبقى تعاني الكسل والجمود، تعاني الجهل والفقر، تعاني العلم والمعرفة، وتخلوا قواميسها من العبقريات والاختراعات، وتبقى مستهلكة غير منتجة، وبالتالي تبقى عاهة عصرها وفي النهاية تلغنها التاريخ أشد اللعنات.

الحرية مدرسة الازدهار والتقدم، من يهدمها إنما يهدم الإنسانية وكل ما يمت بها من صلة. فمن يعتقد أن الحرية هي الفوضى عليه أن يعيش ولو برهة من الزمن حياة الحرية، حينها سيدرك أن الحرية هي أن تختار، والفوضى هي أن تفقد كل اختيار وأن تختلط عليك الأشياء فلا ترى فيها مكاناً للتمييز والإيثار.

فالحرية نعمة وواقية للإنسان والأمم والدول من الشرور والانحطاط، فهي عوناً على الخير.. إنها طبيعة النفس وراحة الروح، فإذا سُلِّيت من الإنسان يُفقد عناصرها من عناصره إن لم نقل كل عناصره.

إذ أيقن الكثير من العلماء أن العقل في حاجة إلى القلب، وأن المنطق في حاجة إلى الحكمة، أعتقد أن العقل والقلب.. والمنطق والحكمة كلهم في حاجة إلى الحرية.. نعم الحرية، ولكن تبقى الحرية والمسؤولية صنوان لا ينفصمان .

رغم أنهم لا يحتاجون الى أي تبرير، القيام بمبادرات عنفية مضادة أشرس.

هكذا، فمقارنة تسليح الثورة السورية بالثورة الليبية، الذي أدى في النهاية إلى نجاحها، غير صحيح هنا! فما حدث في ليبيا، على رغم كل مشاكله، لا يشبه بحال الوضع في سورية. فالثورة الليبية كانت تنطوي على اقتتال سياسي بصيغة قبلية، ما جعل قبيلة القذافي تباشر الاندماج مع المجتمع شيئاً فشيئاً اليوم. أما النظام السوري، من حيث أنه يفضل خراب البلاد على أن تكون خلواً منه، فعمل في شكل ممنهج ومدروس على شرخ المجتمع، بل تفتيته، طبقياً وسياسياً واجتماعياً وطائفياً وحتى عشائرياً، وتركيز الفتنة الطائفية، التي كانت بذورها تنمو في السر منذ عقود. وكانت له في ذلك دروب عدة، منها ما راح ينقصه من تسريب لفيديوات تُظهر أعمال عنف طائفية (من الطرفين)، كتدنيس الجوامع وإهانة المتظاهرين بناء على خلفية طائفية، وكان المساهم في تلك الخطة (المكشوفة) بعض وسائل الإعلام التي بالغت في عرض تلك الفيديوات لإثارة «الحق الطائفي». كما راح النظام يتقصد إنزال رجال أمن وشيخة من طائفة معينة ليقتلوا المتظاهرين، وهذا ما حدث في عديد المدن التي تعيش الطوائف فيها متجاوزة كحمص واللاذقية، والحديث يطول عن تفننه في العدالات الطائفية.

وقد تجوز مقارنة الثورة السورية بالثورة اليمنية مثلاً، المصرة على سلميتها، على رغم أن العنف في سورية لا تمكن مقارنته بحال مع العنف هناك. لكن ينبغي ألا ننسى مجموعة التصرفات الخطيرة التي راح النظام الأمني يقترفها، ومنها إعطاء عشرات آلاف الهويات الأمنية المستحدثة لمجموعات من شباب الأقليات، ومعها أسلحة وذخائر، ليشكلوا ما يسمى «اللجان الشعبية» التي ستحمي حارات الأقليات وقراهم ومناطقهم حين سيهجم «السلفيون والمتطرفون» بهدف قتلهم، في حال سقوط النظام، وهو ما دأب ليل نهار على إقناع هذه الأقليات الخائفة به، سواء في وسائل إعلامه الرسمية أو عبر شبكة متخصصة بالعمل على الأرض. وهذا السبب نفسه الذي يجعل عناصر الجيش الصادقين عن الأقليات مقتنعين، عبر آلية التعبئة تلك، بأنهم يجاريون الشر الأعظم، وربما كانت صدمتهم في حالات كثيرة بأنهم يقتلون مدنيين سوريين هي التي تجعل بعضهم يغامر بحياته وينشق أو يهرب.

كل هذا جعل السلاح في سورية اليوم متاحاً لطوائف مختلفة ومجيشة ضد بعضها، يحركها لعب يومي قدر، يجعل أطراف الشعب أشبه بجماعات تسيّرنا حادثة من هنا وفيديو أو إشاعة لا صحة لها من هناك. وبالتالي يضحى المشهد مفتوحاً وسط كل هذا على حرب أهلية، يبدو أن النظام يعدها لتكون ورقته الأخيرة في المعركة.

وليس المقصود هنا أن الطوائف ستهجم في شكل درامي على بعضها، لكن مئة «أزعر» يستطيعون إشعال حرب لا أحد يعرف إلى أين يمكن أن تقود البلاد.

* الحياة - الأحد، ٢٩ يناير ٢٠١٢



النظام واللعب بنار

الفتنة الطائفية

بقلم: روزا ياسين حسن*

بعد مضي عشرة شهور على اندلاع الثورة السورية صار واضحاً، بالنسبة الى عموم المعارضة، أن التدخل الخارجي في سورية أمر من الصعب أن يتحقق، خصوصاً بعد تكشف شبكات معقدة من العلاقات والمصالح بين الدول (المعنية) بالتدخل والنظام السوري، كما تبدو فاتورة التدخل مرتفعة وليست تلك الدول في وارد دفعها لعيون الشعب السوري. فشهور العنف الوحشي ضد الشعب لم تجعل أياً من تلك الدول تقوم بإجراءات حقيقية، لا كاريكاتورية، لإجبار النظام على وقف العنف. ويكاد الوضع يبدو كمنكته ابتدعها أحد الخبثاء، حيث الدول الكبرى أم متناقلة على كرسيها وتريد عقاب ابنها (النظام السوري) فتصيح به ليأتي كي تضربه، وذلك الابن يشير إليها من بعيد ساخراً بأنه لن يأتي... وهكذا، لا هي تقوم ولا هو يأتي!

وأعتقد أن المجلس الوطني وقع في ما يشبه المأزق بعدما مئى الشعب بالتدخل الآتي لا محالة لإنقاذه، وما هم الشهداء يسقطون يومياً، والمعتقلون يزدادون، والفاؤون يغادرون البلاد، وسبل العيش تضيق، إضافة إلى التهديد المستمر بالأمان وعمليات الترهيب. فالنظام، كما بات واضحاً، لن يتراجع قيد أنملة عن خياره الأمني، بل على العكس سيعمق «الضرب بيد من حديد». وهذا يُدخل الشعب نفقاً معتماً مسوداً، فهو والطغيان وحدهما وجهاً لوجه في المعركة.

كل ذلك جعل دعوات تسليح الثورة (عسكرتها)، والتي بدأت قبل شهور، تلقى اليوم رواجاً أكثر من أي وقت مضى كأنها الحل الوحيد! فبالإضافة إلى أعداد راحت تتزايد من الجنود المنشقين، طفق الكثير من المناطق (المشتعلة) ينفق أموال الإعانة في تأمين الأسلحة، التي يساعدهم في تأمينها، أحياناً كثيرة، رجال من قلب النظام. وهذا لم يعد سرّاً، فالثوار يجهرن به باعتباره حقاً أو طريقة مشروعة في الكفاح الثوري. وأعتقد أن بعض هذه الحالات ستصنّف في باب الدفاع عن النفس، المنصوص عليه في شرعة حقوق الإنسان، بعدما بلغت وقاحة العنف حداً لا يمكن وصفه. لكن الأمر تطوّر أخيراً إلى ما يشبه المبادرات المسلحة يقوم بها بعض الثوار، وهذا ما فتح الباب لدخول عناصر غريبة عن الثورة، يشكل الانفلات الأمني تربة خصبة لها، إضافة إلى كثير من الأيدي التي تعبت بالثورة لمصلحتها الخاصة، والتي تعمل على إزكاء هذه النزعات واستغلال الحالة الصعبة التي زجّ النظام بها البلاد. وهذا أيضاً ما يبرر لرجال النظام الأمني، على

تتكلم تركيا الأردوغانية، في شأن حقوق الإنسان، لغة أميركية صرفة. وليس مرد ذلك إلى أن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم حزب موال لأمركا ومرضي عن إسلامه، كما كان يتهمه الزعيم الإسلامي التركي الراحل نجم الدين أربكان، بل لأن منطق مصالح نخبتها الحاكمة اليوم يقضي باستخدام ورقة حقوق الإنسان لتصفية الحسابات مع خصوم إقليميين، ولدعم حركات سياسية من السلالة الأيديولوجية والسياسية عينها للوصول إلى السلطة بأي ثمن. ليست حقوق الإنسان في جملة المبادئ الحاكمة للسياسة التركية، تماماً كما هي لا تحكم السياسات الصهيونية والأميركية، بل هي في جملة أسلحة الضغط السياسي المستعملة بانتقائية مفضوحة وبمنطق المعايير المزدوجة.

والأمر الأدهى إلى الغرابة ان تستسهل تركيا أمر التدخل المعلن في شؤون سوريا الداخلية، وأن لا يتحرج رئيس وزرائها في القول إن الأوضاع في سوريا جزء من الأمن القومي التركي! وإذا صرفنا قليلاً النظر — الذي لا يمكن ان يُصرف — عن الإيحاء العثماني في كلامه، وكأن سوريا ولاية تابعة للباب العالي! فإن موقف زعيم «العدالة والتنمية» لا يتناسب وموقف تركيا التقليدي من سياسات التدخل الدولي في شؤونها الداخلية، ورفضها الدائب له. فلقد ظلت صورتها في العالم الخارجي غير طيبة بسبب انتهاكاتها لحقوق الأكراد. وحين كانت الاحتفالات في أوروبا والعالم بمأساة إبادة الأرمن، في الحرب العالمية الأولى، تجري في العواصم في شكل تظاهرات استنكار أو استنكار، من الجاليات الأرمنية التي أباد الأتراك أجدادها، ومن منظمات حقوق الإنسان، كانت نائرة تركيا تثور بالمناسبة، وترفع العقيرة للقول أن هذه الحملات تدخل سافر في شؤون تركيا، ومحاولة لتشويه سمعتها في العالم. حلال على تركيا أن تتدخل في شؤون جوارها، حرام على غيرها أن يتدخل في شؤونها!

لا تستطيع تركيا الأردوغانية أن تضع نفسها، اليوم، موضع سوريا، وتقبل بما لم تتوقف عن مطالبتها سوريا بالقبول به. هل ترتضي تركيا أن تقوم دولة مجاورة لها بالتحريض اليومي للمعارضة الكردية، المسلحة والمدنية، فيها؟ وبالذعوة إلى فرض منطقة حماية في شرق الأناضول وتأمين غطاء جوي يقيهم جرائم القتل والإبادة؟ وباستقبال قيادات المعارضة الكردية في أراضيها واحتضان مؤتمراتها؟ أو بدعم أحزاب المعارضة العلمانية فيها ودعوته إلى إسقاط النظام الإسلامي فيها بالتظاهرات والمسيرات؟ سوف ترفض تركيا ذلك بشدة وتقاومه بكل ما أوتيت من قوة. سنقول عن المسلحين الأكراد إنهم إرهابيون وقتلة ومجرمون وليسوا طلاب حق شرعي، وإنما حين تقاوتهم إنما تفعل ذلك دفاعاً عن أمن الشعب ووحدة الوطن واستقرار الدولة. ←

حقوق الإنسان:

تركيا ليست أستاذاً جيداً لسوريا



بقلم: عبد الإله بلقزيز *

لا تستطيع تركيا أن تتحدث طويلاً، وبلغة مبدئية، عن أوضاع حقوق الإنسان في سوريا من دون أن يستغرب ذلك الناس. قد يصدّقها من لديه مصلحة في نتائج ما تقوله، ولكن أكثر الناس — ومنهم أتراك — يعلمون أن الحرص على حقوق الإنسان آخر ما يمكن ان يشغل النخبة الحاكمة في أنقرة. من لديه مشكلة قومية ومأساة إنسانية نازفة في بلده، مثل المشكلة الكردية، لا يعرف لها من طريقة للمعالجة سوى هضم الحقوق القومية لملايين الناس، وعدم الاعتراف لهم بخصوصياتهم الثقافية واللغوية ناهيك بالقومية، وقمع حركتهم الوطنية بالعنف المسلح بدعوى مواجهة «الارهاب»، لا يملك حقاً أخلاقياً في البكاء على أطلال حقوق الإنسان المنتهكة في سوريا. ما يفعله النظام السوري بمواطنيه المدنيين — غير المسلحين — شنيع ومُدان، لكن ما يفعله النظام التركي بعدد كبير من المواطنين الأكراد أكثر مدعاة إلى الاستنساخ والإدانة، وهو، في كل الأحوال، واحد من الأسباب التي منعت تركيا من الانضمام إلى «الاتحاد الأوروبي»، على الرغم من كل الجراحات التجميلية التي خضعت لها صورتها، بمساعدة الأصدقاء الأميركيين، في السنوات العشر الأخيرة!

لم تفكر تركيا، مثلاً، في مأساة حقوق الإنسان في ليبيا طيلة حكم النخبة القائمة في أنقرة، وحين كانت طائرات القذافي وكتائبه الأمنية تحصد أرواح آلاف الليبيين في بنغازي، ودرنة والبيضاء والبريقة والزواوية ومصراته... وظلت تدعم نظام العقيد وئسنده إلى أن تبين لها الأفق المسدود لسياستها، فاضطرت مرغمة لمجاراة الأوروبيين. كانت المصالح عندها أهم من دماء الليبيين المهذورة بغير حق، ولم تكن لتجد حرجاً أخلاقياً في التغطية على جرائم نظام طرابلس ما دامت المصالح محفوظة! أما حقوق الإنسان، فلتنذهب إلى الجحيم، إن كان لها ان تعارض المصالح القومية التركية. وهي، في الأحوال كافة، مقبولة ومرغوب فيها، إن كانت مطية مريحة لتلك المصالح: تركيبها نحو الظفر بالبغية.

محاكمة قاتل هرانت دنك تنتهي

فرنسا تقرّ قانون تجريم إنكار مجزرة إبادة الأرمن



اغتيال الصحفي الأرمني - التركي هرانت دينك ، صاحب ورئيس تحرير صحيفة **آغوس** التي أسسها عام ١٩٩٦ وأصدرها باللغتين الأرمنية والتركية ، في ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ ، أمام مقرّ الصحيفة في مدينة استنبول ، وهو من مواليد مدينة ملاتيا عام ١٩٥٤ ، عُرف بانتقاده لمجازر الأرمن وضرورة اعتراف تركيا بأنها إبادة جماعية ، تعرض للعديد من المضايقات وسجن ثلاث مرات بسبب آرائه السياسية ، حصل على العديد من الجوائز المعبرة عن حرية الفكر والتعبير، وقد ترك اغتياله أثراً بالغاً في أوساط الفكر والإعلام والشعب الأرمني وأصدقائه وأدى لارتفاع عدد مشتركين صحيفته ثلاثة أضعاف.

استمرت محاكمة قاتل دنك الشاب أوغون ساماست خمس سنوات ، إلى أن أعلنت حبسه مدى الحياة وتجريمه كفرد لا يقف وراءه أية منظمة أو جهة إرهابية .

ونقلت وسائل إعلام أن أكثر من ٢٠ ألف شخص من المثقفين والحقوقيين خرجوا من ساحة التقسيم في اسطنبول إلى مقر صحيفة «آغوس» إحياء لذكرى دنك ، رافعين شعار «كلنا هرانت دينك... كلنا أرمن»، ومنددين بالمحاكمة التي انتهت إلى فضيحة قضائية بالقرار الذي اعتبر الجريمة فردية لا إرهابية أو منظمة، كما لاقى القرار ردود فعل سلبية واسعة من منظمات حقوق الإنسان والنخب الثقافية التي اعتبرت أن دينك قد قتل من جديد وان العدالة هي التي قتلت.

من جهة ثانية صادق مجلس الشيوخ الفرنسي يوم الاثنين ٢٣ الشهر الجاري على مشروع قانون تجريم إنكار إبادة الأرمن الذي يقضي بعقوبة سجن لمدة عام واحد وغرامة مالية قدرها ٤٥ ألف يورو ، ويعتبر هذا القانون مكملاً للقانون الذي أصدر في كانون الثاني ٢٠٠١ بالاعتراف بالإبادة الأرمنية عام ١٩١٥ التي راح ضحيتها مئات الألوف . وقد ردت تركيا بلهجة قاسية على فرنسا وهددها باتخاذ إجراءات عديدة وشديدة ، ولا تزال ترفض الاعتراف بوقوع تلك المجازر إلى جانب إنكارها للعديد من قضايا حقوق الإنسان تتعلق بالأرمن والأكراد وغيرهم .

ومع ان ديموقراطيا لا يمكنه ان يوافق تركيا على سياساتها تجاه حقوق الإنسان الكردي، إلا أنه لن يجادلها كثيراً في حقها في حفظ أمن مواطنيها وجنودها ومؤسساتها من العنف المسلح. لكن تركيا لا تقرأ نفسها في مرآة سوريا، فتري في مواجهة الجيش للمسلحين سعياً من الدولة في حفظ أمن الوطن والمواطنين، وإنما ترى فيه تمرداً مسلحاً مشروعاً لإسقاط النظام! حتى الآن يختلط الأمر على المرء في شأن تصرف رئيس وزراء تركيا تجاه دمشق: هل يتصرف كزعيم دولة اقليمية ذات مصالح أم كزعيم حزب عقائدي حاكم؟! *

* جريدة السفير ٢٣/١/٢٠١٢
- عبد الإله بلقزيز ، دكتورة في الفلسفة ، مفكر وكاتب مغربي .

تركيا ... حملة

مداهمات واعتقالات

بعد المجزرة التي ارتكبت في قرية أولو ده دره بمقتل ٣٥ مدنياً كردياً الشهر الماضي من قبل سلاح الجو التركي ، وتصاعد حدة الانتقادات والإدانات لحكومة أردوغان خاصة من قبل المعارضة الكردية وحزب السلام والديمقراطية ، أقدمت أجهزة الأمن التركية على حملة مداهمات طالت منازل نشطاء ومثقفين وسياسيين أكراد واعتقال العديد منهم بتهم ملفقة ، وكان في رأس القائمة منزل النائبة المعروفة ليلى زانا ، حيث صدرت مستندات ومقتنيات خاصة بها.

فبدلاً عن اللجوء إلى لغة السياسة والحوار والاستفادة من دروس " الربيع العربي " تستمر السلطات التركية في انتهاج لغة العنف والإنكار والمراوغة بالتعامل مع قضية كردية عادلة لشعب يزيد تعدادة عشرون مليون نسمة .

كوردستان سوريا مطالبا بوحدة الصف والموقف للشعب الكوردي لتحقيق طموحاته ومطالبه، وأضاف سيادته في كلمته أمام المؤتمر بالقول :
إننا لا نريد أن نتدخل في أموركم بأي شكل كان بل نريد أن نساعدكم ونتيح لكم الفرصة كي تتخذوا قراراتكم، إن أي قرار تتخذونه يجب أن يكون بعيدا عن العنف يجب تبني خيارات السلم والديمقراطية والحوار، وإن شرطنا لدعمكم هو توحيد صفوفكم لأن هذه الفترة هي فترة حساسة للغاية و يجب أن تتبعدوا عن الحزبية الضيقة لحين توضيح الأوضاع في سوريا.

ساد المؤتمر جو ودي وصريح حيث دارت نقاشات وحوارات لمدة يومين متتاليين شملت مجمل المحاور المتعلقة بالقضية الكوردية وبنضال الكورد في كوردستان سوريا وبظروف الثورة السورية السلمية والتضحيات الجسام التي يقدمها مختلف مكونات الشعب السوري لبناء سوريا ديمقراطية تعددية تضمن حقوق الجميع وخاصة حقوق الشعب الكوردي، وأدان المؤتمر العنف المستخدم من قبل الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين العزل في سائر أنحاء البلاد وانتهاجه الحل الأمني كسلوك وحيد في التعامل مع الثورة السورية مشيدا بدور الشباب الكورد والمرأة الكوردية في هذه الثورة ، كما أكد الحضور على أهمية التسامح والتعايش بين الشعب الكوردي والمكونات الأخرى المتعايشة معه.

أبدى المؤتمر دعمه لكافة قرارات وتوصيات المؤتمر الوطني الكوردي في سوريا الذي عقد بتاريخ ٢٠١١١٠١٢٦ في مدينة قامشلو والذي شكل خطوة تاريخية للعمل الكوردي المشترك وتوصل المؤتمر إلى جملة من التوصيات لرفعها إلى المجلس الوطني الكوردي في سوريا وإلى فعاليات الجالية الكوردية في الخارج، وأكد المؤتمر على أهمية التواصل بين الداخل والخارج وإيجاد آليات تنظيمية لتمكين الجالية الكوردية لدعم نضالات الشعب الكوردي على ضوء توجهات المجلس الوطني الكوردي.

وفي الختام شكر مندوبي المؤتمر رئيس إقليم كوردستان ومسؤولي الإقليم على حضورهم ودعمهم للمؤتمر، كما قدم الشكر الجزيل إلى ديوان رئاسة الإقليم لدعمه وتقديمه التسهيلات اللازمة لإنجاحه.

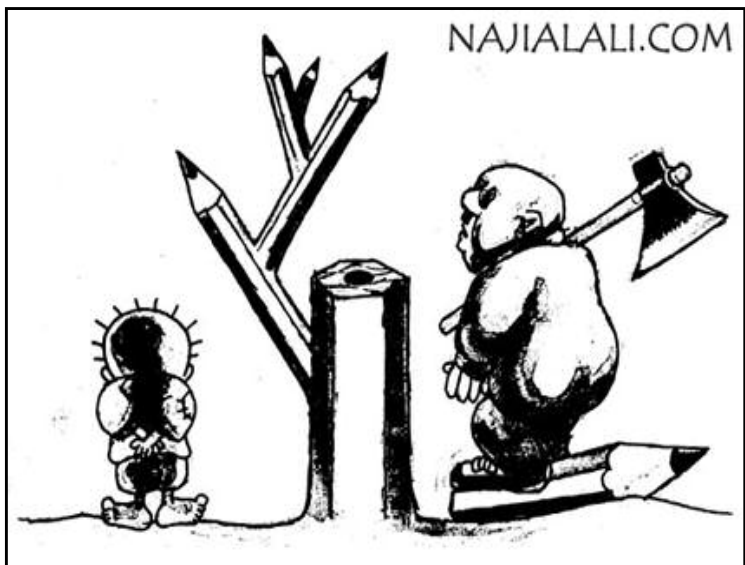
أربيل ٢٠١٢ ١١٢٩

مؤتمر هولير للجالية الكردية السورية في الخارج



بجهود مشكورة من حكومة ورئاسة إقليم كردستان العراق ، انعقد في العاصمة أربيل مؤتمر الجالية الكردية السورية في الخارج بنجاح ، ألقى فيه الأخ الرئيس مسعود بارزاني كلمة ترحيبية وسياسية معبرة ركز فيها على ضرورة توحيد صفوف الكرد في هذه المرحلة الحساسة واعتماد النضال السلمي الديمقراطي ونبذ العنف وتأمين حقوق الشعب الكوردي على أساس مبادئ الإخاء والتعايش المشترك في سوريا ، واختتمت أعمال المؤتمر بإصدار بيان ختامي أعلن في مؤتمر صحفي حضره وسائل إعلام عديدة ، وهذا نص البيان :

انعقد مؤتمر أربيل للجالية الكوردية السورية في الخارج بمدينة أربيل عاصمة إقليم كوردستان بتاريخ ٢٨ و٢٩ و٣٠١٢١١٢٩ بحضور ٢٤٥ مندوبا قدموا من ٢٥ بلدا من قارات أوروبا وآسيا وأمريكا وإفريقيا وكذلك من دول الخليج وبحضور وفد من قيادة المجلس الكوردي في سوريا، افتتح المؤتمر بدقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان وشهداء الثورة السورية وبالنشيد القومي الكوردي (أي رقيب)، وقد حضر المؤتمر السيد مسعود البرزاني رئيس إقليم كوردستان ورئيسا البرلمان وحكومة الإقليم إضافة إلى وفود من قيادات مختلف الأحزاب الكوردستانية ، وألقى رئيس الإقليم كلمة أكد فيها على دعم النضال السلمي الديمقراطي لأبناء



الحرية للمعتقلين السياسيين ولناضلي شعبنا الكوردي في سجون البلاد

راسلونا على العنوان التالي:

Yekiti990@hotmail.com